

يعتبر العقد من أهم مصادر الالتزام في القانون المدني ، فهو الاداة التي ينظم الافراد علاقتهم و تبادلاتهم المالية ، ا يعد مبدأ القوة الملزمة للعقد اساسا لهذه العقود حيث يلتزم الاطراف بما اتفقوا عليه و يعتبر كما لو كان قانونا خاصا لهم و يلعب هذا المبدأ دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار و الشفافية في المعاملات و يمنح الثقة للاطراف في تنفيذ التزاماتهم و يجب تنفيذه بحسن نية وفقا لشروط و البنود المتفق عليها ، او للأسباب التي يقرها القانون " تاساس القوة الملزمة للعقد : سيتند هذا المبدأ الى ارادة الاطراف الذين اتفقوا طوعا على الشروط و الالتزامات المنصوص عليها في العقد في ظل التشريع الجزائي ، يعتبر العقد تعبيراً عن الارادة الحرة و يترتب عليه التزامات قانونية لا يمكن التنصل منها الا وفقا لشروط محددة . رغم ان الاصل هو الزام الاطراف بالعقد الا ان هناك استثناءات محددة حيث يمكن ان يتم تعديل او ابطال العقد ، مثل : 1- التعسف و الغبن : اذا ابرم العقد تحت ظروف تجعل احد الاطراف في وضع غير متكافئ او تعرض لاستغلال 03- التدخل القضائي يسمح للقضاء بالتدخل لتعديل العقد او الغائه اذا ثبت وجود ضرر كبير او تعسف في شرط العقد اهمية القوة الملزمة: تسهم القوة الملزمة للعقد في تعزيز الاستقرار و الشفافية في المعاملات المالية و التجارية، القوة الملزمة للعقد و حماية الطرف الاضعف